الأمم المتحدة

TD

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.5/L.6/Add.1
23 March 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا

الدورة الثالثة

جنيف، ٢١ - ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

اعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المقدم الى مجلس التجارة والتنمية

مشروع التقرير النهائي للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا

الجزء الأول

اضافة

المرفق الثاني

المناقشات غير الرسمية التي جرت في الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا
(٢١ - ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤)

تقرير موجز أعدته أمانة الأونكتاد

ألف - الخطاب الرئيسي، والمتحدثون الضيوف، ومناقشة فريق الخبراء

١ - الخطاب الرئيسي

١- افتتحت المناقشات غير الرسمية للفريق العامل المخصص بخطاب رئيسي القاه السيد هاري شانكر سينغانيا، رئيس غرفة التجارة الدولية، حول الوسائل والسبل الكفيلة بايجاد بيئة تفضي الى الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا في البلدان النامية. وقال إنه حدث خلال العقود الثلاثة الماضية تغير لافت للنظر في موقف البلدان المتقدمة والنامية على السواء فيما يتعلق بتأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والأهمية المحتملة لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية التنمية.

٢- وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تقدم بخطى سريعة خلال العقدين الماضيين ولقي ترحيبا متزايدا، فإن التصورات المتعلقة بنقل التكنولوجيا المقترن بالاستثمار الأجنبي المباشر كانت أكثر مدعاة للجدل بسبب الآثار العكسية المرتبطة بالإزاحة، أو البطالة التكنولوجية، وبتردي البيئة. وقد تلازم ذلك مع توسيع مفهوم التكنولوجيا ليشمل ادارة التكنولوجيا. وحدث قدر كبير من التغيير في التسعينات نظرا الى سعي كل من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (الذي تنظر اليه على أنه افضل من الاقتراض التجاري). غير أنه لا بد للشركات عبر الوطنية، بوصفها المصدر الرئيسي لرأس المال والتكنولوجيا الأجنبيين، من الاضطلاع بالتزامات معينة تجاه البلدان المضيفة والتقيد بالقواعد والقوانين المحلية. وفي هذا السياق، كانت " المبادئ التوجيهية بشأن معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر"، التي أصدرها البنك الدولي، أداة مفيدة في ايجاز معايير المعاملة العادلة والمنصفة الواجب توفيرها لجميع المستثمرين بصرف النظر عن المنشأ الوطني. وبالمثل، أنشأت غرفة التجارة الدولية مجلس الصناعة العالمي لشؤون البيئة، ليكون بمثابة محفل دولي لوضع المعايير البيئية والعمل من أجل التنمية القابلة للإدامة يمكن للشركات عبر الوطنية الرئيسية أن تعمل فيه مع الحكومات والمنظمات من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٣- وتنجم أكثر أنواع نقل التكنولوجيا فاعلية عن جهود مشتركة تبذلها الشركات عبر الوطنية والحكومات المضيفة. وتساعد هذه الشراكات على ايجاد الظروف اللازمة لتعزيز التكنولوجيات الجديدة ونشرها. ويتحقق ذلك من خلال تشجيع عمليات السوق تشجيعا نشيطا، وتوجيه الادخارات المحلية نحو بناء القدرات البشرية، وتعزيز الهياكل الأساسية ومنها شبكات القدرة الكهربائية، والطرق، والموانئ، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ومن خلال ضمان توزيع ثمار التقدم توزيعا عادلا فيما بين السكان. أما بشأن مسألة الإزاحة الناجمة عن التغير التكنولوجي، فإن الحقيقة القائمة هي أن التكنولوجيا عامل حيوي في النمو الاقتصادي المستديم، وإن كانت هذه العملية تنطوي على تكاليف تكييف. ومن أجل التقليل من الآثار السلبية للتغير التكنولوجي السريع، تعتبر شبكات الأمان هامة الا أن زيادة الاستثمار في التعليم وفي التدريب مدى الحياة - في البلدان المتقدمة والنامية على السواء - تعتبر أمرا أساسيا.

٤- وفيما يتعلق بالعوامل الرئيسية التي شجعت الشركات الأجنبية على زيادة تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية، توفر بعض بلدان شرقي آسيا التي حققت درجة كبيرة من النجاح أمثلة لافتة للنظر في هذا الشأن. فقد نجحت هذه الاقتصادات في الجمع بين سياسات تعزيز القاعدة الاقتصادية المحلية والدراية الأجنبية، الأمر الذي مكنها من التحول من سياسة الاستعاضة عن الاستيراد التي اتبعتها في الأصل الى التوجه بصورة دينامية نحو التصدير. وقد احتاز "النمور"، ومنهم اليابان وجمهورية كوريا، تكنولوجيا متقدمة من خلال الترخيص، وتم استيعاب هذه التكنولوجيا وتحسينها عن طريق الابتكار، في حين أن سنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية "والأشبال" طورت قدراتها التكنولوجية من خلال جذب الاستثمار الأجنبي.

٥- ومن بين العوامل الرئيسية التي شجعت الشركات الأجنبية على زيادة تدفق الاستثمار والتكنولوجيا الى البلدان المضيفة، كانت بعض الظروف المحلية حاسمة. وقد شملت: الاستقرار السياسي، ووجود بيئة اقتصاد كلي سليمة، ودخول رأس المال وخروجه على نحو يمكن التنبؤ به، ووجود تشريع يتعلق بالأجور ومهارات العمال والعمل بوجه عام، وحجم وامكانات السوق المحلية، فضلا عن امكانيات التصدير، والهياكل الأساسية للانتاج والتوزيع والتصدير، وقبل كل شيء الالتزام بتحقيق النمو.

٢ - المتحدثون الضيوف

٦- بعد الخطاب الرئيسي، قام خمسة من المتحدثين الضيوف الذين يمثلون قطاع المؤسسات بتقديم عروض. وهؤلاء المتحدثون الضيوف هم:

- السيد امرسون كاباز، Pensamento Nacional das Bases Empresariais، سان باولو، البرازيل

- السيد سترايف ماسيسيوا، Retrofit، هراري، زمبابوي

- السيد هيرمان مونتينغرو، غرفة التجارة والصناعة، مانيلا، الفلبين

- السيد جون مورتون، British Technology Group، لندن، المملكة المتحدة

- السيد روجر شورت، رابطة المؤسسات الصغيرة والتنمية الاقتصادية المحلية، بولونيا، ايطاليا.

٧- وناقش المتحدثون الضيوف تجارب وتصورات قطاع المؤسسات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وبناء القدرة التكنولوجية.

٨- فأوجز السيد امرسون كاباز أثر التشامل على قطاع المؤسسات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال إن التغيرات في هيكل وأسلوب ادارة المؤسسات أدت الى التحول من النماذج الرأسية والهرمية نحو نظم ادارة وعلاقات شبكية ذات طابع أفقي أكبر يتمشى مع نظم الانتاج الجديدة المهيمنة. وهذا التغير في أسلوب الادارة نجم جزئيا عن تزايد الاعتماد على التعاقد من الباطن على طول سلسلة القيمة المضافة، على غرار الأسلوب المطبق في اليابان. ويؤدي التعاقد من الباطن اليوم دورا أكثر أهمية كقناة حاسمة لنقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، حدث تخلف في حل مشكلة البطالة بسبب سرعة ادخال وتطبيق التكنولوجيات الجديدة، وما زالت هذه المشكلة تشكل قضية حرجة في معظم البلدان النامية. والظروف المسبقة المحلية اللازمة لنجاح الاستثمار الأجنبي، والتي أوجزها السيد سينغانيا، لم تقم بعد ولا تزال هناك حاجة الى ايجادها. وينبغي التشديد على الاستثمار في التعليم والتدريب بالنظر الى أهميته البالغة. ولا يزال يتعين على معظم البلدان النامية أن تقطع شوطا طويلا لبلوغ المستويات اللازمة من تطوير التعليم والتدريب والهياكل الأساسية قبل جذب الاستثمار الأجنبي.

٩- وناقش السيد ماسيبوا تجارب المؤسسات الخاصة الافريقية في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرة التكنولوجية فشدد على أهمية الشراكة بين البلد المضيف والبلد المورد للتكنولوجيا في تحقيق الأهداف المنشودة. وتتسم المؤسسات الخاصة الافريقية بعدد من السمات التي تحول دون نجاح نقل التكنولوجيا وتطوير القدرة التكنولوجية. وأكبر العقبات هي الافتقار الى المهارات والمعلومات والقدرات الادارية المتمرسة اللازمة لاجراء نقل التكنولوجيا والتطوير التكنولوجي على مستوى المؤسسة. وهكذا تعتبر الشراكة مع موردي التكنولوجيا، القائمة على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة، شرطا أساسيا لنقل التكنولوجيا الفعال الرامي الى تمكين المؤسسات والاقتصاد من التكيف ومن النمو على نحو مستديم.

١٠- ووصف السيد مونتينيغرو تجربة نقل التكنولوجيا وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الفلبين وقال إن هذه المؤسسات تواجه العديد من المعوقات بما في ذلك الافتقار الى الخبرة والمعلومات

" الاستراتيجية" حول أسواق التصدير والتكنولوجيات. ويسعى الى حل هذه المشاكل من خلال التعاون الاقليمي، وعلى الأخص من خلال انشاء المجلس الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الذي يعتبر بمثابة مركز لنقل التكنولوجيا والتدريب.

١١- وأدت السياسات الأكثر انفتاحا التي انتهجتها الادارة الحالية الى ايجاد بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي. ويمكن أن يعود هذا الأمر بالفائدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال المشاريع المشتركة، والوصول الى الأسواق، ونقل التكنولوجيا، وتدفقات رأس المال. وعلاوة على ذلك، اقامت غرفة التجارة الفلبينية ترتيبات تعاونية ("برنامج توأمة") مع غرف التجارة في بلدان أخرى ولا سيما اليابان، بهدف تبادل المعلومات حول التكنولوجيا والأسواق وزيادة فرص الاستثمار وتدفقات التكنولوجيا.

١٢- وشدد السيد مورتون على ضرورة تصحيح الاعتقاد الخاطئ بأن حماية الملكية الفكرية تعود بالفائدة، أكثر ما تعود، على البلدان الصناعية المتقدمة. فنقل التكنولوجيا عملية ذات اتجاهين تشمل البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ولاحظ في هذا الصدد أن الفريق التكنولوجي البريطاني قد حدد تكنولوجيات جديدة من بلدان مختلفة مثل كازاخستان وكوستاريكا وجمهورية الغابون، وسوّق هذه التكنولوجيات بنجاح. واشار الى أن الفوائد التي تؤول من أنشطة المشاريع المشتركة يجب أن تكون متبادلة لجميع الأطراف المعنية كيما تكون قابلة للإدامة.

١٣- وناقش السيد شورت الابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتدويلها، وبخاصة الروابط عبر الوطنية وهياكل الخدمات اللازمة لتطوير القدرات التكنولوجية لهذه المؤسسات. وأشار الى تجربة منطقة ايميليا - رومانيا في ايطاليا، وهي منطقة يقطنها ٣ ملايين نسمة، ويتصف اقتصادها بدينامية بالغة وتضم نحو ٣٠٠ ٠٠٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم. وقد كان النشاط الابتكاري لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذه المنطقة عالي المستوى جدا. ومن الشواغل الهامة كيفية جعل البحث والتطوير أقرب إلى هذه المؤسسات. وعلى العكس من ذلك، فإن القوى العاملة ذات الكفاءة العالية جدا، كما توجد اليوم في روسيا مثلا، لا يمكن أن تولد فوائد اقتصادية كاملة للبلد المعني إذا كان لا يوجد هناك فهم كاف لآليات السوق. وإن إقامة المشاريع بغرض تحقيق مكاسب قصيرة الأجل قد تؤدي في كثير من الأحيان الى سوء توزيع للموارد وإلى خسارة اقتصادية. وأشار الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال الى اقتصاد السوق يمكن أن تؤدي دورا حيويا في التنمية الاقتصادية.

١٤- ثم طرحت شيلي والولايات المتحدة وألمانيا وبنغلاديش أسئلة تناولت، على التوالي، العلاقات المتبادلة بين العمالة والتكنولوجيا، وأهمية حماية الملكية الفكرية، وتأثير برامج الخصخصة على تدفقات التكنولوجيا، والحاجات الخاصة بأقل البلدان نموا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٥- وأدلى السيد سينغانيا، المتحدث الذي ألقى الخطاب الرئيسي، بملاحظات ختامية رد فيها على الأسئلة السابقة قائلا إن التوكيد الموضوع على تنمية الموارد البشرية من خلال توفير التعليم الرسمي وإعادة التدريب هو توكيد في مكانه. والواقع أن الشراكة وقابلية الإدامة وقابلية التكيف أمور أساسية لنجاح نقل التكنولوجيا. وإن تشامل الاقتصاد العالمي يتيح للبلدان النامية فرصة للاتصال بسلسلة الانتاج العالمية، آخذة في اعتبارها ميزاتها النسبية الخاصة بها. وأكد ما تتسم به حماية الملكية الفكرية من أهمية لتدفقات التكنولوجيا وقال إن مثل هذه التدابير تعود بالفائدة على المؤسسات لا في البلدان المتقدمة فحسب بل أيضا في البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال. وفيما يتصل بالعلاقة بين العمالة والتكنولوجيا، أشار الى أنه على الرغم من أن الأثر الأولي قد يكون إزاحة القوى العاملة، فإن التكنولوجيا ستولد في الأجل الطويل النمو الاقتصادي والعمالة. وفيما يتعلق بالاهتمامات البيئية، ثمة حاجة الى إقامة توازن بين حماية البيئة الطبيعية، والنمو الاقتصادي، والتجارة الدولية. وأكد أيضا على أهمية الخصخصة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣ - مناقشة فريق الخبراء

١٦- استمرت المناقشة غير الرسمية بعد ظهر اليوم الأول، إذ توسع المتحدثون في شرح المسائل الحرجة التي أوجزوها في عروضهم السابقة.

١٧- فأبرز السيد شورت المسائل المتصلة بالابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبتدويلها، وبالروابط عبر الوطنية وهياكل الخدمات اللازمة لتوفير مقومات البقاء لتلك المؤسسات. فمن أجل ايجاد علاج لضعف القدرات الإدارية وتخفيض التكلفة على مستوى الشركة، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تعهد الى مؤسسات متخصصة بمعالجة هاتين المهمتين. ولحل مشكلة نقص المعلومات، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تنشئ، بالتعاون مع رابطات الأعمال التجارية، قاعدة بيانات مشتركة تقدم معلومات عن الأسواق. ولدعم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يلزم إنشاء هياكل لنقل التكنولوجيا وقدرات الخبرة الاستشارية. وعلاوة على ذلك، يتعين على مؤسسات البحث والتطوير أن تتعاون تعاونا أوثق مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل الحلول المنخفضة الكلفة لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بناء القدرات المحلية والاستفادة منها، كأن يتم مثلا تحويل القواعد العسكرية الى ورشات صناعية في بيلاروس.

١٨- وركز السيد مورتون على حقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا وتطويرها، وعلى اتفاق الغات المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وردا على تعليق أبدي بشأن نظام البراءات الدولي بوصفه جزءا من "نادي الدول الغنية" يستهدف عدم قبول أعضاء جدد، أشار الى أن التكنولوجيا متوفرة عالميا ولا تعرف حدودا وطنية. وقال إنه يرى أن تدفق التكنولوجيا أمر أساسي لخلق أقصى قيمة لكل من

"مستغلي" التكنولوجيا و"منشئيها". وأضاف، مشيرا إلى نهج "الهندسة العكسية" والتكنولوجيا المختبرة على أفضل وجه، الذي تطبقه الهند والبلدان الواقعة على حافة المحيط الهادئ، على التوالي، أن البلدان النامية لا تحتاج، إذا اتبعت هذا النهج، إلى أن تصبح "مزبلة" للتكنولوجيا البالية.

١٩- وفيما يتعلق بالخصخصة، قال إنه يعتقد بحكم تجربته أن الملكية في ذاتها لا تهم وإنما المهم هو العلاقة بين المالكين والعمال وحرص المالك في الأجل الطويل على مستقبل المؤسسة. وعلاوة على ذلك، تتوفر لدى الجامعات والصناعة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، خبرة تقنية واسعة لا تُستغل الاستغلال الكامل. ولا يتعين بالضرورة أن تأتي الخبرة اللازمة من مؤسسات معروفة تماما مثل معهد التكنولوجيا في ماساتشوسيت ومعهد التكنولوجيا في كاليفورنيا. وقال إنه ينبغي تحويل الخبرات الوافرة الموجودة في الاتحاد السوفياتي السابق إلى منتجات وإنه يتعين، لإقامة تعاون دولي أوثق بين المؤسسات العامة والخاصة، تحسين الاتصالات.

٢٠- وأكد السيد مونتينيغرو على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية التغيير التكنولوجي في البلدان النامية. وقال إن هناك جوانب هامة لهذه العملية تشمل ما يلي: (أ) إن التغييرات في الأسواق العالمية تقتضي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الارتقاء باستمرار بمستوى قدراتها التكنولوجية ووصولها إلى معلومات الأسواق؛ (ب) إن التعاون الإقليمي يمكن أن يخفض تكاليف الحصول على الخبرة في التكنولوجيا والاستثمار، بينما يمكن أن تساعد المشاريع المشتركة على احتياز التكنولوجيا ورأس المال وعلى الوصول الى السوق؛ (ج) يمكن للأونكتاد أن يدعم البلدان النامية في ملاءمة مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال نقل التكنولوجيا؛ (د) ينبغي للحكومات والقطاع الخاص والرابطات الإقليمية أن تتعاون في توفير الخبرة التقنية والإدارية لدعم المتطلبات المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي وضع برامج للتعليم وتنمية الموارد البشرية. وفضلا عن ذلك ينبغي أن تنشط في تشجيع الروابط، كما يمكن أن تقوم بعمليات تنقيح لمناهج التعليم التقني والبحوث.

٢١- وتحدث السيد ماسيبوا بإسهاب عن تجربة المركز الأهلي لتنمية الأعمال التجارية في زمبابوي مؤكدا أنه تم اعتبار نهج "نقل روح المبادرة" مادة حفازة لنقل التكنولوجيا في المنطقة الافريقية لسببين رئيسيين، أولهما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكو من عدم الوصول إلى المعلومات اللازمة لتوسيع قدرة إنشاء الشبكات على مستوى المؤسسة وثانيهما أن عملية "عدم الخداع" ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من نقل التكنولوجيا. ويريد أصحاب المشاريع الافارقة أن يكونوا جزءا من "القرية العالمية" وليس فقط في القطاع غير الرسمي في اقتصاداتهم الوطنية. وتعد إمكانية تسويق منتج من المنتجات أكثر أهمية من المعدات المحتازة. كما تعد الخصخصة والملكية أمرين أساسيين للنجاح.

٢٢- واقترح السيد كاباز أن تكون النظم الانتاجية المتكاملة تماما، مثل تلك المطبقة في قطاع المنسوجات في شمال ايطاليا، نموذجا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. فهذا النظام هو، في آن واحد، ذو قدرة على المنافسة وتعاوني، وهو أيضا نظام مرن يشمل تفريد الانتاج وتكامله. وأكد بعد ذلك على ضرورة زيادة الاستثمار في التعليم وفي التدريب في المؤسسات في إطار الثورة الصناعية الثالثة.

٢٣- وأشار خبير الولايات المتحدة الأمريكية بايجاز إلى عمل الأونكتاد فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ومدونة قواعد السلوك، فشدد على ضرورة وجود نظام ملكية فكرية فعال يزاد تطويره من منظور السلطة التنفيذية للشركة. وينبغي أن يتمخض نقل التكنولوجيا عن فائدة نقدية يمكن التنبؤ بها. وهناك عدد من المحددات التي تدخل في اعتبارات الشركة ومنها: (أ) المسؤوليات تجاه الشركات؛ (ب) المسؤوليات تجاه مالكي الأسم؛ (ج) تحقيق الربح؛ (د) ضمان إرجاع العوائد إلى الوطن. وباختصار، فإن التكنولوجيا المسجلة أساسية لبقاء الشركات على قيد الحياة ولنموها، وبذا لا يمكن وهب حقوق التكنولوجيا أو التبرع بها.

٢٤- وأكد خبير شيلي أنه يلزم أن تولى الحاجات المحددة التي تنفرد بها أقل البلدان نموا في مجالي التكنولوجيا والاستثمار المزيد من الاهتمام، وأنه ينبغي للأونكتاد أن يتصدى لهذه الحاجات في المستقبل. وأكد أيضا أن جميع البلدان بذلت جهودا كبيرة لتعزيز حماية الملكية الفكرية.

٢٥- وسأل خبير ألمانيا السيد مورتون عما إذا كانت تتوفر أية دراسات توضح آثار التكنولوجيات المتاحة كملكية عامة على الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

٢٦- وشددت خبيرة المكسيك على أهمية تدفق المعلومات وقالت إنها تتفق مع السيد مورتون على أن التكنولوجيا التي تنجح في بلد من البلدان قد لا تنجح بالضرورة في بلد آخر، إلا أنها أكدت أن هناك مشاكل قائمة بالفعل فيما يتعلق بالوصول.

٢٧- وأكد ممثل الأرجنتين أن المسألة ليست مسألة معرفة ما إذا كانت حماية الملكية الفكرية مفيدة أم لا بل معرفة كيفية تطبيقها. وعلاوة على ذلك، فإنه يلزم تحليل ما يترتب عليها من آثار، وهذا مجال يمكن أن يقدم فيه الأونكتاد مساهمات هامة.

٢٨- وأشار خبير الفلبين إلى ضرورة الاستحداث آليات للتقليل من المخاطر التي ينطوي عليها احتياز البلدان النامية للتكنولوجيا. وقال إن ثمة حاجة الى زيادة توافق النظم ازاء تكاثر المعايير المتزايد، كما ينبغي استكشاف آليات تقاسم تكاليف البحث والتطوير في مجال احتياز التكنولوجيا.

٢٩- وأكد خبير سويسرا أن استمرار الحاجة الى التكيف التكنولوجي يعني بذل مجهود متواصل لحماية الملكية الفكرية، وقال إنه بينما توجد امكانات لاقامة شراكات مع المؤسسات من أجل البحث عن المصادر المحلية، فإنه يعتقد أنه لا يوجد أمل كبير في اقامة شراكات استراتيجية.

٣٠- وأثار خبير النمسا قضية الحواجز الإعلامية التي ينطوي عليها نقل المعارف بالنسبة لمستقبل "القرية العالمية"، وهي حواجز ستكون، في جملة أمور، متعددة اللغات ومن ثم هناك حاجة الى ازالتها. ونادى، في هذا الصدد، بتحقيق الانسجام بين الأنظمة القانونية والطرق التقنية والمعايير الأخلاقية على مستوى التشريعات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية. وأعلن أيضا أن المؤتمر الدولي بشأن "حقوق الملكية الفكرية للمعلومات والمعارف المتخصصة"، الذي ستعقده اليونسكو في فيينا من ٢١ ال ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥، سيتناول هذه المسائل.

٣١- وأكد خبير الصين أنه ما زال هناك عدد من المسائل التي تحتاج الى حل لأن بيئة تبادل التكنولوجيا لم تنضج بعد. واقترح أن يتحرى الفريق العامل العوامل التي يمكن أن تجعل البيئة الدولية أكثر مدعاة لقيام تعاون مفيد لجميع الأطراف، ونوع الشراكات التي يمكن اقامتها.

٣٢- وتساءل ممثل الجمهورية العربية السورية، لدى التعليق على عرض السيد مورتون، عما إذا كانت التكنولوجيا لا تقتصر الا على بيع البضائع الاستهلاكية. وقال إنه ينبغي مواصلة استكشاف امكانيات ربط نقل التكنولوجيا بالتنمية .

٣٣- وتساءل ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عما اذا لم تكن مدة البراءات البالغة ١٥ سنة مدة طويلة جدا نظرا الى أن معظم الابتكارات تصبح بالية بعد خمس سنوات.

٣٤- وأكد السيد كاباز من جديد أهمية الفريق العامل بوصفه محفلا يمكن فيه تحديد العلاقة بين التغير التكنولوجي والبطالة الهيكلية، أي معرفة سرعة التكيف البشري الذي تخطته سرعة التغير التكنولوجي. وقال إنه يرى أن أصحاب المشاريع يضطلعون بمسؤولية رئيسية هي ضمان أن يكون التغير التكنولوجي مقبولا لدى المجتمع. وينبغي للفريق العامل أن يعالج هذه المشكلة بوصفها إحدى قضاياه الأساسية.

٣٥- وخلص السيد ماسييوا الى انه ينبغي للأونكتاد أن يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة في مهمة تغطية التكاليف المتكبدة بتعزيز نقل التكنولوجيا. وقال إنه يتفق مع ممثل سويسرا على أن الابتكار ينبغي أن يصبح جزءا من ثقافة المؤسسات وأنه يتعين على المؤسسات أن تتكيف مع التغير التكنولوجي. ويلزم أن يعترف المجتمع الدولي بالمساهمات التي قدمتها البلدان النامية في حقل الابتكار.

٣٦- وذكر السيد مورتون أن من شأن القوانين الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية أن تشجع الانفتاح. وقال إن البراءات مفيدة لحاملي البراءات وللشركات المانحة للترخيص على السواء، وإن الفترة الزمنية الفاصلة بين الابتكار ومنح البراءة لا تزال طويلة جدا، وإنه لا يمكن القضاء تماما على الخطر وإن الربح يعكس حاجة السوق. وأكد أن ايجاد نظام براءات دولي موحد يحل محل النظم الوطنية يمكن أن يكون الرد على مختلف القضايا التي أثيرت خلال المناقشات. وأكد أيضا أن التكنولوجيا ينبغي ألا تكون موجهة نحو المنتجات الاستهلاكية فقط بل أن تشمل أيضا مجالات أخرى مثل الرعاية الصحية وحماية البيئة.

٣٧- وأكد السيد شورت، ردا على السيد ماسييوا، أن هناك مجالا لاستكشاف نهج "مساعدة المؤسسات حسب احتياجاتها" فيما يتعلق بخدمات الأعمال التجارية الدولية في المنطقة الافريقية.

باء - دراسات حالات قطرية

٣٨- نظر الفريق العامل المخصص، في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، في عدد من دراسات الحالات القطرية، التي شملت، حسب ترتيب عرضها، الدراسات التالية:

(١) هنغاريا (TD/B/WG.5/Misc.18)؛

(٢) تنزانيا (TD/B/WG.5/Misc.19)؛

(٣) مصر (TD/B/WG.5/Misc.20)؛

(٤) بنغلاديش (TD/B/WG.5/Misc.14)؛

كما قدم خبير النمسا عرضاً.

٣٩- ونظّم خبير هنغاريا بنية عرضه حول عشر نقاط رئيسية، هي: (أ) التاريخ الاقتصادي؛ (ب) الأهداف والمبادئ التوجيهية لسياسة البلد الابتكارية؛ (ج) الجوانب المتعلقة بتحويل الاقتصاد؛ (د) نشر البحوث والتنمية؛ (هـ) النقل العكسي للتكنولوجيا، أي هجرة ذوي الكفاءات؛ (و) حقوق الملكية الفكرية؛ (ز) المؤسسات التي تعمل على سد الثغرة بين البحوث والانتاج؛ (ح) الاتجاهات العامة في تدفقات التكنولوجيا وآثار الخصخصة؛ (ط) الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التكنولوجيا؛ (ي) استراتيجية جديدة للتطوير التكنولوجي. وأكد أهمية تنمية الموارد البشرية، باعتبارها شرطا مسبقا أساسيا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعنصرا حاسما في عملية الإبداع. وشدد على مشكلة هجرة ذوي الكفاءات والخسارة الحقيقية التي

يمثلها نزوح العلماء والأخصائيين التكنولوجيين. وتطرق بشكل خاص الى عملية الخصخصة في هنغاريا، فبيّن أن التغيرات الجذرية في البنية السياسية قد أفضت الى عملية صحية وتدريجية هي خصخصة القطاع الذي تمتلكه الدولة، والذي يمثل في الوقت الراهن حوالي نصف قطاعات الخدمات المنتجة. وبعد المرحلة الأولى للخصخصة، أنشأت الحكومة وكالة ممتلكات الدولة، التي أنيطت بها مهمة خصخصة شركات أخرى تابعة للدولة. وافاد أنه، وفقا للتقديرات الغربية، فإن ٤٠ في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يجري استثمارها في هنغاريا تتم عن طريق الخصخصة.

٤٠- وشدد خبير مصر في عرضه على تنمية البحث والتطوير والتفاعل فيما بين العوامل الاقتصادية في بناء القدرات التكنولوجية في اقتصاد أكثر انفتاحاً على السوق العالمية. وقال إن سياسة التكنولوجيا الوطنية ينبغي أن تنهض بدور هام في التنمية التكنولوجية، مع تكميلها بعدد من التدابير التصحيحية التي تشمل ابتكارات هيكلية وتشريعية. وقد اتخذت حكومة مصر فعلاً بعض التدابير من هذا القبيل، منها قانون الاستثمار التحرري لعام ١٩٨٩ وقانون بشأن إنشاء مناطق صناعية جديدة. إلا أنه، لسوء الطالع، لم تَحظَ هذه التدابير الابتكارية بالاستجابة الوافية، لا سيما من جانب الشركات عبر الوطنية الرئيسية. وبيّن أن من الجوانب الجوهرية للتدابير الابتكارية المذكورة القيام بحملة تعليم فني ذي جودة عالية، بما فيه التعليم الفني عن طريق التعاون مع شركاء أجانب والبحث والتطوير المحليين. وقال إن المسألة الرئيسية هي ماهية البحث والتطوير الذي ينبغي للمؤسسات المحلية الاضطلاع به، إضافة الى التكنولوجيات المنقولة بواسطة الشراكة التكنولوجية تفادياً لاستبعاد مجتمع البحث والتطوير المحلي. وقال إنه كانت لمصر بعض التجارب الإيجابية في مجال البحث والتطوير المحليين في القطاع العام، أما في القطاع الخاص، فما زال يتعين إنجاز الكثير في هذا المجال. ويؤمَل أن يؤدي انتهاج سياسة تحررية جديدة الى تحقيق هذه الغاية. أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما من جانب الشركات عبر الوطنية، فإن تجربة مصر تبين أنه قد يكون له دور جوهري في نقل ونشر التكنولوجيا والتدريب والبحوث التطبيقية. وذكر أن نهجا هاما للعمل مستقبلا هو تشجيع هذه الشركات على الاضطلاع ببحوث مبتكرة ووضع برامج بحث وتطوير أصيلة مع المؤسسات المحلية.

٤١- وأبرز خبير تنزانيا احتياجات بلده الملحة الى بناء القدرات التكنولوجية الفعالة والى إقامة هياكل أساسية لتنمية الموارد البشرية والبحث والتطوير، وكذلك الاستثمار. وقال إن تنزانيا قد أحرزت تقدما لا بأس به في تنمية الموارد البشرية منذ استقلالها في عام ١٩٦١. فقد شرعت في حملة تعليم ابتدائي ومحو الأمية بين الراشدين؛ وقد بلغ معدل التسجيل في المدارس الابتدائية في الوقت الراهن ٧٠ في المائة، وبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الراشدين حوال ٩٠ في المائة. وقد يشكل ذلك إمكانات كبيرة لبناء القدرات التكنولوجية في البلد. أما أنشطة البحث والتطوير فما زالت ضعيفة للغاية، حيث لا يجري سوى قدر قليل من العمل في مجال البحث والتطوير في المؤسسات التجارية، التي تمنح الأولوية لتلبية الاحتياجات التشغيلية اليومية. وبين أنه، حتى السبعينات، كانت محطات البحوث الزراعية هي مؤسسات البحث

والتطوير الوحيدة الموجودة في البلد. ثم حدثت في الثمانينات تطورات إضافية في مؤسسات العلم والتكنولوجيا، مع إنشاء سلسلة من مؤسسات البحث والتطوير، مثل المؤسسة التنزانية للبحث والتطوير الصناعيين والمؤسسة التنزانية للتصميم الهندسي والصناعي ومعهد الابتكار الانتاجي. غير أن فعاليتها قد صادفت معوقات سببها قلة الموظفين العلميين والفنيين، وعدم كفاية التمويل، وقيود الميزانية. وشرح أن ضعف الرابط بين أنشطة البحث والتطوير في الانتاج قد تجلى في عدم الانتفاع بنتائج البحث والتطوير تجاريا، في عدم التصدي للمشاكل التكنولوجية الرئيسية التي تواجه الأنشطة الانتاجية في الاقتصاد. ويمكن تعليل هذه الحالة بأن أنشطة البحث والتطوير الحالية لا تمت الى مشاكل الانتاج في البلد إلا بصلة محدودة، وبأن القطاع الانتاجي يتصف بالهشاشة وأن قدرته المالية على الاضطلاع باستثمارات جديدة محدودة. واختتم عرضه ببيان أن أقل البلدان نموا، في البيئة الاقتصادية الراهنة، المتسمة بالطابع العالمي للأسواق، تجد نفسها في موقف صعب بوجه خاص. وعلى الرغم مما يبذل من جهود هامة في هذا السبيل، فإن هذه البلدان لا تتوفر لها بعد الأدوات الحاسمة لتدعيم قدرتها التكنولوجية ومبادراتها الانمائية.

٤٣- وتحد خبير النمسا عن دور اللغة المتخصصة، أي المصطلحات، في عملية نقل التكنولوجيا. وذكر أنه كلما وحيثما يتم تناول المعلومات المتخصصة (أي استحداثها وتدوينها وإبلاغها وتجهيزها من أجل تخزينها واسترجاعها، وترجمتها أو تحويلها من أجل اعادة استخدامها، وما الى ذلك)، تؤدي اللغة المتخصصة دورا حاسما. وهذه اللغة هي جزء من الاتصالات التي يتم اجراؤها في عملية نقل المعرفة والتكنولوجيا، التي لا يُكتب لها النجاح إلا إذا كانت الجهات المتلقية لها تفهم المصطلحات المستخدمة. ولم تظهر جهود تخطيط المصطلحات على نطاق شامل على الصعيدين الوطني والاقليمي الا مؤخرا (في حوالي عام ١٩٨٠). غير أن اتباع نهج منتظم فيما يتعلق بالمصطلحات هو أمر ضروري في جميع البلدان. وحضّ البلدان المتقدمة والنامية على السواء على استحداث وتنفيذ استراتيجيات لتخطيط المصطلحات تدعيما لما يلي:

- التعليم العالي (عن طريق المواءمة بين محتويات الكتب الدراسية مثلا)؛

- نقل المعرفة (مثلا في شكل قواميس الكترونية وموسوعات رفيعة الجودة)؛

- البحث والاستحداث، والتصميم.

وشرح الدور الذي يؤديه مركز المعلومات الدولي للمصطلحات، الذي أنشأته حكومة النمسا في عام ١٩٧١ بالاتفاق مع اليونسكو. وبيّن أن للمركز أنشطة عديدة متصلة بتقديم الخدمات المتعلقة بالنقل الفعال للتكنولوجيا على أساس الأساليب المصطلحاتية. وقال إن ذلك يشكل إسهاما صغيرا نسبيا لكنه فعال تماما في "المساعدة على مساعدة الذات" في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها النمسا.

المناقشة العامة

٤٤- عقب عرض دراسات الحالات القطرية، طُرحت عدة قضايا. واتصفت المناقشة باتفاق حول مسألة بناء القدرات التكنولوجية. وشددت عدة وفود، في معرض إشارتها الى الدراسات المقدمة، على أن إيجاد قوى عاملة ماهرة وذات قدرة تكنولوجية هو شرط رئيسي من أجل التطوير التكنولوجي. وأضاف خبير تنزانيا الى ذلك أنه لا يمكن إقامة شراكات تكنولوجية إلا إذا كان لدى الشركاء درجات متكافئة من الدراية، الأمر الذي يستلزم تنمية القدرات التكنولوجية المحلية في البلدان النامية، وأقلها نموا بشكل خاص. وشرح خبير كوبا أن تعليم وتدريب السكان عامة ينبغي اعتباره جهدا حكوميا أساسيا يجب أن تضطلع به البلدان كافة، بمعزل عن نظمها السياسية - الاقتصادية. ثم شدد وفد فرنسا على أن بناء القدرات التكنولوجية يشكل خطوة مرحلية رئيسية في عملية النقل الفعال للتكنولوجيا، وأن تَعَلُّم التكنولوجيا هو خطوة أولى في إتقان التكنولوجيا. وثمة تحديان رئيسيان يواجهان البلدان الأعضاء في الفريق العامل، هما: مشكلة التخلف التكنولوجي وخطر تهميش أقل البلدان نموا في التنمية العالمية.

٤٥- واثار خبراء الصين وهنغاريا ومصر قضية هجرة ذوي الكفاءات، فذكروا أن هذه المشكلة مرتبطة بقلة الفرص المتاحة من أجل تطوير وظائف ذوي الكفاءات في أوطانهم. غير أن بعض البرامج، مثل برنامج نقل المعرفة عن طريق المغتربين، الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الانمائي، قد ساعد على تخفيف هذه المشكلة.

٤٦- ولاحظ ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه على الرغم من الارتفاع النسبي لمستوى التعليم وتوافر الموظفين المؤهلين في كثير من البلدان النامية، فإن التدفق الحقيقي للتكنولوجيا الى هذه البلدان منخفض نوعا ما. وقال إن قيام البلدان النامية بوضع سياسات إنمائية، وتشجيع التجار على زيادة الاستثمار في تطوير التكنولوجيا، وزيادة التشديد على الانتفاع تجاريا بنتائج البحث والتطوير، وإيجاد مناخ أنسب للمستثمرين، هي أمور قد يكون لها أثر حاسم في معالجة الحالة المذكورة أعلاه.

٤٧- ودعا ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الفريق العامل الى النظر في كيفية العمل على مساعدة البلدان النامية على تطوير ما يلي:

- المؤسسات المناسبة لتيسير الاستثمار؛
- المؤسسات المناسبة من أجل التدريب؛
- الخدمات الاستشارية؛

- الخدمات ذات الجودة؛

- الروابط.

وذكر أنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تكون قادرة على مساعدة الفريق العامل في هذا المسعى، كما أنه ينبغي استكشاف إمكانية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤٨- وتناول ممثل اليونيدو الروابط القائمة بين تطوير التكنولوجيا وتطوير روح المبادرة، فقال إنه يرى أن تعزيز هذا الارتباط هو أمر أساسي، لا سيما في أفريقيا. غير أن مشاريع التطوير في هذا المجال باهظة التكاليف ويلزم رصد الموارد المالية من أجلها. وأشار الى ما تراكم لدى منظمته من معرفة وخبرة فنية، فوجّه نظر الوفود الى أوجه الشبه بين القضايا التي يناقشها الفريق العامل المخصص والأنشطة التي اضطلعت بها اليونيدو مؤخرا. وأكد للفريق العامل أن منظمته مستعدة للتعاون مع الأونكتاد بشأن المواضيع التي يجري بحثها.

٤٩- أكد خبير ألمانيا ضرورة التعاون والتنسيق بين الأونكتاد واليونيدو حسب الاقتضاء.

٥٠- واستجاب خبير شيلي للبيان الذي ألقاه ممثل اليونيدو، فقال إن للأونكتاد باعا طويلا في مجال نقل التكنولوجيا وتطويرها، وإنه قد تجمع لديه مقدار كبير من المعلومات والخبرة الفنية في هذا المضمار. وبيّن أن الفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا الذي انشئ بمقتضى التزام كرتاخينا يفيد من هذه الخبرة الطويلة.

٥١- وشدد ممثل رابطة المناطق الحرة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وهي منظمة غير حكومية، على أهمية اشتراك قطاع المؤسسات التجارية في نقل التكنولوجيا وتطويرها.

٥٢- وعرض خبير بنغلاديش دراسة الحالة المتعلقة ببلده، فأشار إلى بعض مجالات الاهتمام الأساسية في ميدان التكنولوجيا. وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، أكد أن النظم التعليمية القائمة حاليا في بلده غير كافية لتلبية الاحتياجات الحقيقية للصناعة . وقال إن ثمة ٥٨ مؤسسة للبحث والتطوير في مختلف القطاعات في البلد. وشرح أن أنشطة البحث والتطوير قد عانت حالات نقص في القوى العاملة الماهرة بسبب هجرة ذوي الكفاءات وقلة الروابط فيما بين الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير. وذكر أن بنغلاديش قد أعدت أول سياسة وطنية لها في مجال العلم والتكنولوجيا في عام ١٩٨٠، ثم قامت باعادة النظر فيها في عام ١٩٨٦. وقال إن القدرة التكنولوجية في القطاع الزراعي متطورة بشكل أفضل منها في قطاعات أخرى. وأوضح أنه قد تم بوجه خاص إحراز تقدم في مجال تحسين البذور. كما تم تطوير القدرة

في صنع المضخات والآلات والمحركات. وعلى وجه الإجمال، ظل أداء القطاع العام غير مُرض. وشرح أن عدم الحد من الواردات المستمرة من الآليات والمعدات التي توجد القدرة على صنعها محليا قد أدى إلى إعاقة بناء القدرات التكنولوجية. فعلى سبيل المثال، أنشئت مصانع للأسمدة كمشاريع منجزة كليا. وقال إن جميع عقود شراء قطع التبديل تبرم مع جهات أجنبية نظرا لمشروطية المعونة. واختتم بيانه بالتأكيد على ضرورة وضع خطة وطنية طويلة الأجل لتطوير التكنولوجيا، مع إيجاد أدوات سياسة عامة فعالة لتشجيع تدفق الاستثمار وتيسير نقل التكنولوجيا.

٥٣- وقال خبير تنزانيا إن البيان الذي عرضته بنغلاديش قد قدم حجة قوية تأييدا لاحتياجات أقل البلدان نموا، وأبرز المشاكل التي تواجهها هذه البلدان في مجال نقل التكنولوجيا وتطويرها.

٥٤- وشدد خبير نيجيريا على أن أقل البلدان نموا تواجه مشكلة حادة فيما يتعلق بايجاد وظائف لكوادرها المؤهلة، بمن فيهم خريجو الجامعات. ويعزى ذلك إلى البيئة الاقتصادية الآخذة في التدهور وقلة الروابط بين النظام التعليمي والقطاع الانتاجي. ودعا إلى ضرورة تعزيز التدريب المحدد في مجالي الصناعة والأعمال التجارية.

٥٥- قال خبير نيبال إنه متفق مع ممثلي بنغلاديش وتنزانيا فيما أبدياه من آراء.

٥٦- وأعرب خبير الصين عن أمله في أن يتم وضع الهموم الخاصة لأقل البلدان نموا في الاعتبار لدى خلوص الفريق العامل المخصص الى نتائج أعماله.

٥٧- وذكر خبير بنغلاديش، في معرض رده على بعض الأسئلة، أن القيود والشروط المالية التي يفرضها المانحون لا تترك مجالا كبيرا للاختيار في حيازة التكنولوجيا والانتفاع بها على نطاق تجاري.

٥٨- وعقّب نائب الأمين العام للأونكتاد على تعليق قدمه السيد ماسييوا، فشرح برنامج إمبرتيك (EMPRETECH) الرامي إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النشوء والنمو واكتساب طابع دولي. وبيّن أن هذا البرنامج قد وضع موضع التشغيل في خمسة من بلدان أمريكا اللاتينية وفي ثلاثة بلدان في أفريقيا، وسيشمل في نهاية المطاف ١٨ بلدا آخر. وقال إن قرابة ٢ ٠٠٠ مقاول قد تلقوا تدريبا في المهارات التجارية وتوسيع هذه المهارات. وأوضح أن مركز الشركات عبر الوطنية السابق هو الذي أنشأ البرنامج، الذي يتولى الأونكتاد حاليا مواصلة تنفيذه.

- - - -